المملكة المغربية
ROYAUME DU MAROC

المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي
Conseil Supérieur de l'Education, de la Formation et de la Recherche Scientifique

وثائق التربية

رقم 7 | ماي 2022

نشرة يصدرها مركز التوثيق والنشر والترجمة

مدخل

آثار مستدامة

من الممكن تشبيه المدرسة بتلك الآلية التي تسمح في علم الزلازل بقياس مدى الترددات الناجمة عن أي من الحركات الجوفية للكوكب الأرضي. وجه الشبه يكمن في كون المدرسة مرآة تعكس كل التحولات والمتغيرات والتقلبات، مهما كانت درجات وقعها ومستويات عمقها، والتي تعتمل داخل المجتمع.

في الآونة الأخيرة، لاحظنا نوعين من التحولات والمتغيرات العميقة التي أثرت بشكل كبير على عوالم التربية والتكوين والبحث العلمي، وهي مجالات تدخل في إطار النطاق المؤسساتي لاهتماماتنا.

ويتجلى أقرب هذين النوعين من التحولات منا، من دون شك، في الآثار العميقة لأكثر من سنتين من جائحة كوفيد 19 والتي سيتطلب قياس وتقدير كل آثارها وانعكاساتها لا محالة، زمنا طويلا للإلمام بالأبعاد الحقيقية لهذا التأثير على عالم المدرسة.

أما العامل الثاني من هذه المؤثرات والذي تبدو انعكاساته أكثر ديمومة، فيتجلى في ظاهرة الثورة الرقمية التي بدأت منذ بضع سنين والتي لا يزال وقعها قيد الاتساع والتجذر. ومن المؤكد، لا محالة، أن الأهمية التي اكتستها التطبيقات الرقمية، من بين ظواهر عديدة أخرى، وأثرها على مجالات التربية في ظل الجائحة، ما هي إلا دلائل إضافية على عمق آثار الظاهرة الرقمية على حياة وسيرورة المجتمعات.

إن الموارد الوثائقية التي نقترحها ضمن هذا العدد من «وثائق التربية»، من شأنها، بدرجات متفاوتة، أن تعكس هذه الآثار المذكورة على عالم التربية بسبب الوقع والانعكاس المستدامين للتقلبات والتحولات التي تطرأ على الإنسانية جمعاء وبالأحرى على المجتمع المغربي. إنها جميعها آثار تمتد في الزمن وتدعو كافة الفاعلين والمعنيين إلى تغيير عميق في أنماط التفكير وفي نوعية الممارسات البيداغوجية.

في الواجهة

المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي : السبل نحو تحول رقمي شامل في المغرب

من خلال رأيه الصادر تحت عنوان «نحو تحوّل رقميّ مسؤول ومُدمج»، والذي يتناول موضوعا أصبح على نحو متزايد رهانا رئيسيا بالنسبة لمستقبل المغرب، يتشاطر المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي رؤيته بشأن التحول الرقمي المسؤول والشامل.

والواقع أن المغرب يتفاوض على نقطة تحول حاسمة منذ ظهور الأزمة الصحية المرتبطة بفيروس كورونا، وهي حقيقة أثبتت، حسب رأي المجلس، «الطابع الحاسم والعاجل لتسريع هذا التحول وتعميم الوصول إلى الخدمات الرقمية لجميع السكان».

باعتبارها رافعة حقيقية للتنمية وركيزة للتحول الاستراتيجي للمجتمع، تعزز الرقمنة، وفقا للمجلس، تحسين نوعية التفاعلات بين المواطنين والإدارات، وظهور نماذج اقتصادية واجتماعية جديدة، ولا سيما زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية للاقتصاد، فضلا عن الحد من التفاوتات الاجتماعية والمجالية.

وفي سياق تسليط الضوء على الإمكانات القوية للرقمنة في المغرب، شدد الرأي على التقدم الكبير الذي تم إحرازه في هذا الاتجاه، لا سيما من حيث البنية التحتية، مع تغطية جيدة للإنترنت (93 ٪ من السكان لديهم إمكانية الوصول إلى 4G، و97 ٪ يتوفرون على 3G) بالإضافة إلى معدل انتشار مرتفع للهاتف المحمول.

أما على مستوى التربية والتعليم، فقد أكد المجلس على الجهود المبذولة من حيث تجهيز 87 ٪ من المدارس في إطار برنامج GENIE، فضلا عن مختلف المبادرات التي أطلقت لاحقا والتي تم تكثيفها على خلفية جائحة كوفيد (TelmidTice، وما إلى ذلك).

كما يلاحظ المجلس أيضا التحولات التي طرأت على رقمنة الإدارة وبعض القطاعات (الخدمات المصرفية الرقمية، دفع الضرائب والرسوم عبر الإنترنت، تجريد الإجراءات الجمركية من الطابع المادي، والأدوات الإلكترونية، والمحكمة عن بعد أثناء الحجر الصحي...، وما إلى ذلك).

بيد أن غالبية الإجراءات الإدارية تظل ذات طابع إعلامي أو أحادية الاتجاه، وغالبا ما تكون معقدة وغير كاملة. ولا تزال مختلف الجهود المبذولة والمبادرات التي تم اتخاذها «غير كافية لتوفير متطلبات إنجاح مسلسل التحول الرقمي وتقليص فجوة رقمية ملموسة، ساهمت أزمة كوفيد19- في توسيعها»، كما أشار إلى ذلك رئيس المجلس السيد أحمد رضا الشامي خلال اللقاء الذي عقد لتقديم الرأي.

ووفقًا للمجلس، فإن العديد من نقاط الضعف والهشاشة قد تفسر هذا الوضع، بما في ذلك التأخر في تنفيذ سياسات التحول الرقمي السابقة في عدة قطاعات مثل الإدارة والصحة والتعليم والصناعة.

يتعلق الأمر أيضا بالطابع المجزأ وغير الملائم أحيانا للإطار التشريعي والتنظيمي، لا سيما فيما يتعلق بالعمل عن بُعد، وغياب فاعلين تكنولوجيين محليين، وضعف إنتاج محتوى رقمي وطني ثقافي وتعليمي، بالإضافة إلى غياب خارطة طريق وطنية للذكاء الاصطناعي، حسب ما يورد الرأي.

يتضح، بالتالي، أن هناك تحديات كبرى يجب مواجهتها من أجل تصحيح الوضع والانطلاق على أسس متينة، وبناء اقتصاد أكثر توجها نحو التكنولوجيا الرقمية، من أجل ضمان بيئات أكثر مرونة للإدارات والشركات.

من هذا المنظور واستنادا إلى تشخيص مشترك، قام المجلس من خلال رأيه بصياغة رؤية وعدة توصيات لجعل التكنولوجيا الرقمية أداة فعالة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في بلدنا، مشيرا إلى أن تحقيق ذلك رهين بشرطين ضروريين.

تتمة صفحة 2 ...

مسؤولة عن النشر: سامية السمار - **سكرتير التحرير :** إسيعلي أعراب - **فريق التحرير :** مريم قطان، عادل الغزاز، عبد الجليل ايت حبيبي - **التصميم :** سفيان بواتي
الدعم التقني: سناء إدساسي

السبل نحو تحول رقمي شامل في المغرب

أولا، ضمان الولوج على نطاق واسع، في غضون فترة أقصاها ثلاث سنوات، إلى شبكة الإنترنت العالية السرعة، لمجموع السكان، بنوعية خدمة جيدة وبأسعار تنافسية معقولة. وثانيًا: تحديث الخدمات الإدارية، في غضون ثلاث سنوات كحد أقصى، من خلال رقمنة جميع الإجراءات الإدارية، كما صرح بذلك رئيس المجلس.

وأخيرا في الفصل المتعلق بالتوصيات، شدد المجلس بشكل خاص على ضرورة العمل على إدارة البرنامج الرقمي الوطني، سيما عن طريق تعزيز دور وكالة التنمية الرقمية. كما يوصي باعتماد إطار تنظيمي متكامل ومناسب في مجال الرْقَمنَة، خاصة فيما يتعلق بالعمل عن بعد وحماية المعطيات، وتحسين الأمن السيبراني والسيادة الرقمية.

* المصدر :

https://www.cese.ma/media/2022/01/Avis-Transformation-digitale-VA.pdf

في عجالة

القيم وتدريس اللغة بين الخطاب والممارسة

يتناول كتاب «القيم وتدريس اللغة بين الخطاب والممارسة» سؤال القيم والسلوك المدني في مناهج تدريس اللغات، من خلال المقارنة بين منهاج اللغة العربية ومنهاج اللغة الإنجليزية بالسلك الثانوي. هذا الإصدار الجديد الذي نسق إعداده د. محمد الفتحي، وشارك فيه فريق أكاديمي وبيداغوجي متخصص، هو في جوهره دراسة نظرية ميدانية تستثمر أرضية نظرية خصبة تتضمن دراسات حديثة في مجال التربية على القيم، وتنفتح على تجارب بيداغوجية أجنبية في هذا الحقل، معتمدة منهجية تزاوج بين الوصف والتحليل.

* المصدر :

تنسيق وإشراف محمد الفتحي (بدعم من وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي والبحث العلمي. ص186.)

كيف تنعكس تحولات العالم على التربية؟

يعيش العالم، في الوقت الراهن، تجاذبات حادة ما بين ضرورات التنمية الاقتصادية من جهة، ومحدودية الموارد الطبيعية، من جهة ثانية، ما بين التنامي المتزايد لثروات البعض والنضال من أجل ظروف العيش الكريم بالنسبة للأغلبية المتبقية.

ولا يمكن، بأية حال من الأحوال، للتطور التكنولوجي أن يستجيب للضروريات الاجتماعية الملحة؛ بل أكثر من ذلك وبالرغم من تزايد مستويات ربط الساكنة بشبكة الأنترنيت، فإن فئات اجتماعية واسعة تشعر بأنها عرضة لتهميش أكبر وأن صوتها لم يعد له صدى يذكر.

وكثيرا ما نسمع هنا وهناك مقترحات مفادها أن التربية قادرة على تقديم حلول لمواجهة مختلف التحديات المذكورة أعلاه. في هذا السياق، انكب تقرير «أثر التحولات العالمية على التربية» (2022 على تشخيص التحولات العالمية الكبرى التي تؤثر في مستقبل التربية، في كل مراحل التعلم، بدءاً بمرحلة الطفولة المبكرة ووصولا إلى مختلف أشكال التعلم مدى الحياة.

في كل فصل من فصول التقرير الصادر في هذا السياق، أعطيت الأسبقية لتحليل آثار جائحة كوفيد 19 على قطاع التعليم قبل الانكباب على انعكاسات التوجهات والتحولات الكبرى التي تطرأ في العالم على مجالات التربية.

وهكذا، فإن الفصل الأول الخاص بموضوع «التنمية»، يشرح الكيفية التي سمح بها النمو الاقتصادي بإنقاذ وتخليص ملايين الأشخاص من الفقر كما ساعد على الرفع من مستوى عيش ساكنة المعمور بأكملها. وبالرغم من ذلك، ومهما تزايد مستوى الثراء، فإن الفوارق الاجتماعية والاقتصادية مستمرة في التعمق كما أن نمط الاستغلال غير المستديم للموارد الطبيعية ينعكس سلبا على مجالات التربية.

الفصل الثاني: «الحياة والشغل»،

يتناول مسألة الانخفاض المطرد الذي عرفته مدة العمل بالمقارنة مع ما كانت عليه قبل قرن من الزمان، وبإزاء هذه الظاهرة ازدهار مختلف أشكال العمل المكيف حسب الطلب، من قبيل العمل بدوام جزئي، والعمل عن بعد، إلخ. إن التكنولوجيات الرقمية قادرة على مساعدتنا أكثر فأكثر على تدبير حياتنا الخاصة، وعلى تتبع مختلف نشاطاتنا اليومية، وتنظيم مواعيدنا. كما نلاحظ أن البنيات العائلية لا تزال مستمرة في التطور مسجلة مؤشرات تقدم بطيئة ولكنها مطردة نحو التساوي ما بين الجنسين. ومع ذلك لا تزال قضايا من قبيل أمن الساكنة والولوج إلى سكن بأثمنة في المتناول تشكل تحديات مستعصية.

في هذا السياق المتحول، ينكب الفصل الثالث على مواضيع المعرفة والسلطة. فالتكنولوجيات الرقمية من شأنها السماح لنا بالتوفر على معطيات ومعلومات تكاد لا تنضب؛ وبالتالي فإنها تمنحنا وسائل جديدة وفعالة تساعد على اتخاذ القرارات وإيجاد الحلول للقضايا المطروحة. إلا أنه في نفس السياق، ظهرت مشاكل جديدة من قبيل كيفية تدبير الكميات الهائلة من المعلومات، الخاطئة أو الموهوة أحيانا، في ظروف من التطور السريع لهذه المجالات ومن التساؤل حول أنجع الطرق لتعبئة مثلى لذكائنا الجماعي.

وأما الفصل الرابع الذي يحمل عنوان «الهوية والانتماء» فإنه يتمحور حول الأهمية التي يكتسيها فهمنا لذواتنا وللمحددات التي ترسم معالم هويتنا. فوسط عالم يتسم بالشمولية وبهيمنة التكنولوجيات الرقمية، تساهم النزعة الفردانية والاختيارات الشخصية أكثر فأكثر في تحديد مناحي حياتنا؛ في حين نلاحظ تراجعا في العديد من البلدان على مستوى المحددات الهوياتية التقليدية من قبيل الانتماءات الدينية والوطنية. ولقد شكل سياق الجائحة وإغلاق المرافق والتباعد الاجتماعي فرصة سانحة لإعادة التفكير في علاقاتنا بالآخرين وبالطبيعة وبذواتنا.

خصص الفصل الخامس، تحت عنوان «طبيعتنا وسيرورة التحول»، لتسليط الضوء على العوامل الاجتماعية والبيئة التي تساهم في تشكيل ظروف الرفاه والصحة وسلامة البيئة.

ومن هذا المنظور يتعين علينا إيجاد علائق جديدة ما بين الابتكار والتطور؛ الأمر الذي تسمح به تماما الاختراعات التكنولوجية والذي من شأنه السماح بإعادة تحديد حاجيات مجتمعاتنا وقارتنا.

الاستعداد لحيثيات غير متوقعة

إن الربط ما بين التيارات والتحولات العالمية من جهة ومجالات التربية من جهة أخرى من شأنه أن يشكل وسيلة لتوسيع آفاق تفكيرنا وتنوير اتخاذ القرار. إلا أن التفكير في المستقبل يقتضي الأخذ بعين الاعتبار التطور والتداخل المعقد ما بين التوجهات والتيارات المتوفرة وكذا التطورات والصدمات المحتملة.

وهناك حقيقة لابد من استحضارها: لقد جاءت جائحة كوفيد 19 لتذكرنا بأمر هام: فالمستقبل يمكنه أن يفاجئنا وسيفاجؤنا بالفعل !

(ترجمة للملخص التنفيذي للتقرير).

المرجع:

OECD (2022). Trends Shaping Education 2022. OECD Publishing. Paris, https://doi.org/10.1787/6ae8771a-en.

هل يمكن لمكافحة انحرافات الرقميات أن تتخذ طابعا كونياً؟

عند مطالعة التقرير الذي أنجز مؤخرا بطلب من رئاسة الجمهورية الفرنسية، تحت عنوان «الأنوار في عصر الرقميات؟» من قبل لجنة علمية برئاسة العالم السوسيلوجي جيرار بونير Gérard Bouner، هناك سؤال من شأنه مساءلة القارئ وهو يشكل في نفس الآن الخيط الرفيع الرابط ما بين مختلف مكونات التقرير ويمكن اختصاره كالتالي: هل من شأن مكافحة قضايا الإعلام التضليلي وترويج الأخبار الكاذبة أن تشكل قضية كونية أم أنها تخص كل بلد على حدة وكل محيط سوسيولوجي معين؟

بالنسبة لجيرار بونير، الذي أشرف على تنسيق أعمال اللجنة التي أنجزت التقرير والتي ضمت أربعة عشر خبيرا وأخصائيا ومفكرا أو فاعلا، قاسمهم المشترك هو معرفتهم الدقيقة بعالم الرقميات، فإنه صرح على الخصوص، انطلاقا من خلاصات التقرير، أن هذا العمل «لا يعني أن ننصب أنفسنا كحكام على الحقيقة أو كعناصر تسعى إلى اجتثاث الإعلام التضليلي وترويج الأخبار الكاذبة وإنما يقتصر دورنا على التفكير في أي من الوسائل يمكنه المساعدة على ذلك وكيف يمكن الحد من آثار هذه الممارسات».

وتلتقي كل من «رسالة المهمة» التي وجهتها رئاسة الجمهورية الفرنسية لرئيس اللجنة، والأهداف التي تمحورت حولها أشغال مجموعة الأخصائيين المذكورة، على تركيز الاهتمام على التقلبات الناجمة عن الثورة الرقمية، خلال ربع القرن الأخير والتي تطال تقريبا جميع مجالات الحياة الاجتماعية والديمقراطية والإعلامية.

وطيلة صفحات التقرير المائة والعشرين، عمل أصحاب التقرير على التذكير بأن حرية التعبير تضمن حق الإفصاح عن الآراء والمواقف مع قبول قدر ما من المخاطرات التي تنجم عن تفعيل هذا المبدأ على محك الواقع. كما أنه من مسؤولية السلطات العمومية والمجموعة البشرية عموما السعي ليس إلى «اجتثاث» الأخبار الكاذبة والمغرضة وإنما فقط «الحد من انتشار المضامين التي من شأنها النيل من الحياة الديمقراطية، وردع السلوكات ذات النوايا السيئة، ومعاقبة الممارسات غير القانونية وتحسين مستوى الوقاية من المخاطر وتعزيز حيطة ويقظة المستعملين» لهذه الوسائل الرقمية.

كما أن التقرير يلخص لنا ما وصل إليه العلم ومستوى معرفة الفاعلين المتخصصين بقضايا الإعلام التضليلي والتلاعب بالأخبار الزائفة، وكذا انعكاسات الممارسات المنطقية الجديدة التي تسمح بها تطورات الخوارزميات Algorithmes وشبكات التواصل الاجتماعي على أنماط وكثافة نشر المواد الإعلامية والتواصلية.

وباعتبار تشكيلة وطريقة اشتغال الشبكات الاجتماعية، فإن العالم اليوم، في كل أرجاء المعمور، يواجه موجة عارمة من انزلاقات سوق الإعلام والتواصل خارج إطار الضبط والتقنين المتوفرين. وباعتبار كثافة وحجم كميات المضامين الرائجة عبر هذه الشبكات فإن مستوى «يقظتنا الذهنية» محكوم عليه بالتدني، تجاه الأخبار الزائفة، كما يمكن قراءة هذا في التقرير.

وينصب الاهتمام على الخصوص، في هذا العمل، على الآثار الناجمة عن هذه الانحرافات على الحياة الديمقراطية في كل أوجهها: «إن مستوى تأثير الإعلام التضليلي على نتائج العمليات الانتخابية لابد أن يخضع لتحليل علمي دقيق»، يضيف أصحاب التقرير.

ونزولا عند رغبة الرئيس الفرنسي الذي طلب من اللجنة أن تقدم ما تراه مواتيا من التوصيات الملموسة في هذا السياق، تعني مجالات التربية والضبط والتقنين، وعمليات التصدي لمروجي حملات الحقد والكراهية والأخبار الزائفة، قامت لجنة «بونير» بصياغة حوالي ثلاثين توصية تهم كافة المجالات المذكورة.

وأولت، من هذا المنظور، الأولوية لضرورة تحيين وتكييف الترسانة التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالإعلام، والصحافة ووسائل الاتصال. ومن شأن هذه التدابير، حسب التقرير، أن تسمح لعدد من الجمعيات، على الخصوص، أن تتجه للسلطات العمومية قصد إخبارها كلما لاحظت وجود أخبار زائفة من شأنها تهديد النظام العام.

وتلتقي العديد من هذه التوصيات مع مختلف التدابير التي بلغت حاليا مستوى النضج النهائي على مستوى التقنينات الأوربية، تحت عنوان «وثيقة خدمات الرقميات» Digital Services Act. وهو دليل على أن هذه التدابير المنتهجة لمكافحة انحرافات وانزلاقات الرقميات لها طابع كوني، بكل تأكيد.

المصدر:

http://www.vie-publique.fr/rapport/283201-lumieres-l-ere-numerique-commission-bronner-desinformation

البنك الدولي : الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

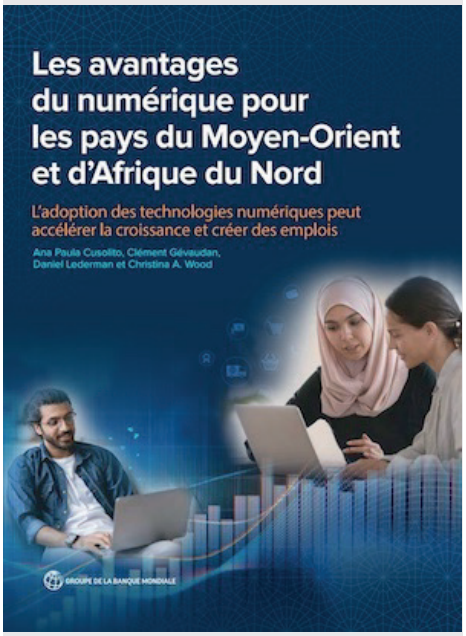

يمكن لعملية إدماج التكنولوجيات الرقمية أن تعجل وتيرة التنمية وخلق فرص الشغل.

حسب تقرير أصدرته مؤخرا مؤسسة البنك الدولي، بعنوان «الانعكاسات الإيجابية للرقميات على بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا»، من شأن إدماج التكنولوجيات الرقمية من طرف هذه البلدان أن ينعكس إيجابيا من خلال تحقيق فوائد عديدة وهامة ذات طبيعة اقتصادية واجتماعية يمكن تقديرها بالعديد من مليارات الدولارات من الاستثمار كل سنة، والمساهمة في خلق العديد من فرص الشغل التي تفتقر إليها هذه البلدان في الوقت الراهن.

ويظهر التقرير بدقة كيف أن تعميم استعمال الخدمات الرقمية من قبيل حركية المبادلات المالية عبر الهاتف النقال والأداءات الرقمية اللامادية، من شأنه أن يعطي دفعة قوية لعملية التنمية الاقتصادية. وفي هذا السياق يبرز التقرير مفارقة خاصة بمنطقة «مينا» هذه، حيث أنه بالرغم من الاقبال الكبير الذي تعرفه مستويات استعمال شبكات التواصل الاجتماعي من قبل الساكنة بالمقارنة مع مستويات إجمالي الناتج الداخلي لكل فرد، فإن استعمالات شبكة الأنترنيت والأدوات الرقمية، من قبيل الأداء بواسطة الهاتف المتنقل، لا تزال دون المستويات المرجوة.

المصدر:

البنك الدولي

Les avantages du numérique pour les pays du Moyen-Orient et d'Afrique du Nort 03/2022.- 80 p.

من أجل مدرسة قوامها الاستثناء الفكري

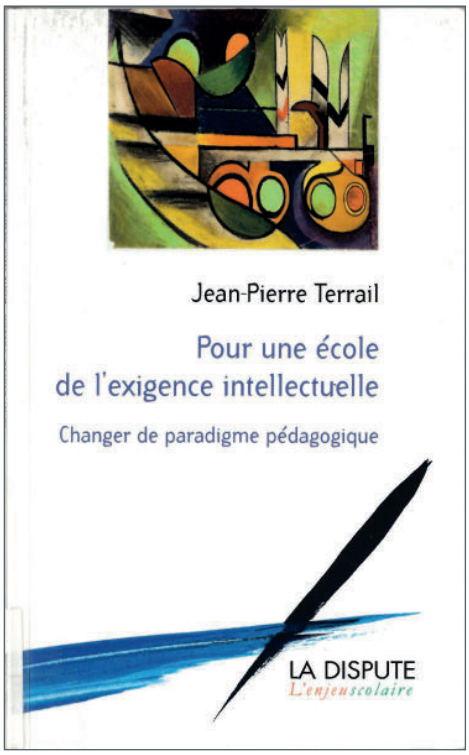

تحت هذا العنوان أصدر السوسيولوجي الفرنسي، جان بيير تيراي Jean Pierre Terrail ، قبل بضع سنوات، كتيبا غاية في الأهمية لا يزال يحتفظ لحد الآن براهنيته وبالصبغة الواردة لأفكاره بالنسبة لكل نشاط بحثي أو دراسي يتمحور حول عالم التربية وحول المتغيرات والتحولات البيداغوجية التي يتطلبها.

ويحمل المؤلف كعنوان فرعي الدعوة إلى "تغيير زاوية النظر للمسألة التربوية" وهي دعوة تترجم جيدا الطبيعة الكلية والكونية لهذه المساهمة والتي يفسرها صاحب الكتاب في مقال تقديمي لمؤلفه يتعرض فيه بتفصيل لمساره العلمي كسوسيولوجي "غير متخصص"، ركز اهتماماته في بداية مشواره الأكاديمي، على التفاوتات والاختلالات الاجتماعية، وعلى الطبقة العاملة، والشرائح الاجتماعية الشعبية، في علاقاتها مع الولوج إلى التربية وإلى الارتقاء الاجتماعي.

وهكذا، في سياق صدور مؤلف جماعي تحت إشراف جان بيير تيراي، نهاية عقد التسعينيات من القرن الماضي، يتناول باستفاضة ثنائية المجتمع والمدرسة، تعرض السوسيلوجي لعدد من الانتقادات من طرف مجموعة من المدرسين والبيداغوجيين والذين آخذوه على الخصوص لكونه استطاع تشخيص الضرر (الفشل الدراسي) ولكنه لم يقترح لهذه الاختلالات أية من حلول، آنذاك.

وكانت تلك الحملة بالنسبة للمؤلف مبررا ليتعمق في تلك "العلبة السوداء" التي تمثلها المدرسة والتي لم يتناولها إلا عرضا فيما قبل، في سياق أبحاثه السوسيولوجية العامة والتي يقول عنها أنها تندرج في مسار أعمال السوسيولوجي الشهير، بيير بورديو Pierre Bourdieu، آنئذ. وهكذا انتقل المؤلف تدريجيا من سوسيولوجية عامة إلى سوسيولوجية خاصة بالمدرسة، حيث سيكرس جل أعماله اللاحقة، بشكل متميز ورائد في أغلب الأحيان، لمواضيع من قبيل "تاريخ المؤسسة التربوية، علاقتها بالثقافة المكتوبة، الصعوبات التي تعترض حتما طريق كل من حاول الولوج إلى هذه الثقافة أو تملك أساليبها". أما على صعيد البحث التجريبي والاستقرائي، فقد انكب على "إعادة توليف مسارات التلاميذ ضحايا الفشل الدراسي، وعلى الملاحظة الميدانية للفصل، وهي مقاربة نادرة آنذاك، وتشخيص مراحل المكتسبات الأولية، وأيضا وعلى الخصوص على حيثيات تعلم القراءة كمرحلة حاسمة في مسار التعلم".

ومن خلال انغماسه الكامل في "سوسيلوجية المدرسة" هذه، سيسعى جان بيير تيراي إلى إدراج متغيرات عميقة في مسار النظرية البيداغوجية السائدة والتي يتعين علها، من منظوره، عندما تروم إقامة "مدرسة للتميز للجميع" أن تضمن مسبقا انطلاقا من كفاءات ومهارات المتعلمين، كل المتعلمين، بدل الانطلاق أصلا من تخمينات "ملوثة" بسبب المبالغة في اعتبار العوامل السوسيو – اقتصادية لدى فئة معينة من الوافدين على المدرسة بنية تبرير الفشل الاجتماعي.

وبالتالي، فإن المؤلف، بدل الاستطراد بدوره حول العجز المزعوم لدى فئة معينة من المتعلمين، فإنه اختار كشعار له الحقيقة التالية: "من حيث الموارد الفكرية، إن ما يقرب ما بين جميع بني البشر، مهما كانت اختلافاتهم العرقية أو الثقافية، هي الظاهرة اللغوية، بصفتها ملكة تسمح بتملك لغة ما، كافية لجعل الطفل في سن السادسة من عمره، قادرا على إرضاء حاجياته الحياتية اليومية وبإمكانه، من خلالها، إغناء مكتسباته إلى ما لا نهاية. مع العلم بأن هذا التملك – كما تشهد على ذلك سواء النظرية اللغوية الحديثة أو الأبحاث ذات الطبيعة الإثنو – علمية – تقترن حتما بتكون القدرة على التجريد والتفكير المنطقي والتخمين الارتكاسي. ومن شأن هذه العدة الفكرية أن تكون متوفرة وكافية للولوج الطبيعي إلى الثقافة المكتوبة، ويبقى المشكل المطروح على كيفية تدبير التعلمات مقتصرا على طريقة تعبئة الملكات المذكورة لهذه الغاية".

وسيتخذ المؤلف من هذه القاعدة شعارا له لصياغة مختلف أعماله وحجيته وتحاليله، بدءا من الكتاب موضوع هذه المقالة، والذي يمكن إجماله في كونه يتناول مختلف المنطلقات التي تندرج منها مختلف تمظهرات "بيداغوجية القطيعة" التي ينادي بها.

المصدر:

Jean-Pierre Terrail, **Pour une école de l'exigence intellectuelle, Changer de paradigme pédagogique**, Ed. La Dispute (L'enjeu Scolaire), 2016

إجماع بكين حول الذكاء الاصطناعي في التعليم: وثيقة مرجعية دولية

من حيث التفكير الاستراتيجي المنسق على المستوى الدولي حول موضوع الذكاء الاصطناعي (AI) فيما يتعلق بالتعليم، تعتبر الوثيقة بعنوان "إجماع بكين حول الذكاء الاصطناعي في التعليم"[1]، المرجع المطلق.

يؤكد إجماع بكين على النهج الإنساني لنشر تقنيات الذكاء الاصطناعي في التعليم لتعزيز الذكاء البشري وحماية حقوق الإنسان وتعزيز التنمية المستدامة من خلال التعاون الفعال بين الإنسان والآلة في الحياة والعلوم والتكنولوجيا والتعلم والعمل.

مجموعة من التوصيات مقسمة إلى عشرة عناوين وأكثر من ثلاثين تدبيراً تشكل ترسانة الأحكام التي أوصى بها المؤتمر الذي نظمته اليونسكو في عاصمة جمهورية الصين الشعبية في ربيع عام 2019.

المحاور الرئيسية لهذه التوصيات هي:

- إدراج التخطيط للذكاء الاصطناعي في السياسات التربوية والتعليمية؛
- استخدام الذكاء الاصطناعي لإدارة شؤون التعليم وتوفير التعليم؛
- استخدام الذكاء الاصطناعي لتعزيز التدريس وتمكين المعلمين؛
- استخدام الذكاء الاصطناعي لإتاحة التعلم وتقييم نتائجه؛
- تعزيز القيم و تنمية المهارات اللازمة للحياة و العمل في عصر الذكاء الاصطناعي؛
- استخدام الذكاء الاصطناعي لإتاحة فرص والتعلم مدى الحياة للجميع؛

تتمة صفحة 5 ...

1. اعتمدها المؤتمر الدولي للذكاء الاصطناعي والتعليم الذي عقد في بكين، 16-18 مايو 2019 ، برعاية اليونسكو

إجماع بكين حول الذكاء الاصطناعي في التعليم: وثيقة مرجعية دولية (تتمة)

- تعزيز استخدام الذكاء الاصطناعي في التعليم استخداما منصفاً وشاملا للجميع؛
- المساواة بين الجنسين فيما يخص الذكاء الاصطناعي واستخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق المساواة بين الجنسين؛
- ضمان استخدام البيانات والخوارزميات الخاصة بالتعليم بطريقة أخلاقية وشفافة وقابلة للتمحيص؛
- جلب التمويل والشراكات والتعاون الدولي في استخدامات الذكاء الاصطناعي المخصصة لعالم التعليم والتدريب والبحث التربوي.

أخيرًا، يدعو مؤتمر بكين المديرية العامة لليونسكو إلى إنشاء منصة مخصصة «للذكاء الاصطناعي في خدمة التعليم» والتي ينبغي أن تكون بمثابة فضاء مخصص لكيفية استفادة قطاع التربية من الذكاء الاصطناعي يشتغل كمركز لتقاسم ونشر الدروس، بشكل مجاني، وتبادل الوسائل والموارد والممارسات الجيدة الهادفة إلى الترويج لمختلف إمكانات الذكاء الاصطناعي.

المصدر:

http://www.alecso.org/nnsite/images/2017files/Consensus%20de%20Beijing%20sur%20lintelligence%20artificielle%20et%20l%20education.pdf

مهنة التوثيق على محك الثورة الرقمية

يواجه عالم مهني التوثيق العديد من التساؤلات الوجودية والهوياتية الحادة بدأت منذ عدة عقود خلت، ويمكن إرجاع الأمر إلى سببين رئيسيين، على الأقل. أولا الموقع الذي تحتله هذه المهنة من بين أصناف باقي المهن التي تدور في فلك تلك المادة الملتبسة المعاني والدلالات تحت تسمية «الوثيقة»، باعتبارها تجسيدا ماديا لحمولة إعلامية ما. ثم من جهة ثانية، التحولات التي طرأت مؤخرا على عمليات معالجة وتدبير التراكمات الإعلامية، في سياق الثورة الرقمية، والتي تنعت لعدد من الاعتبارات بكونها عهد الإعلام والتواصل.

نلاحظ تواجد العديد من التسميات و«المهن» في مجال التوثيق؛ مما يؤدي إلى مختلف أشكال الخلط، بحيث تطلق تسميات من قبيل مسؤول عن الأرشيف، وإعلامي، وقائم على تدبير المادة الإعلامية، وخبير إعلامي إلخ، على حرف ومهن متقاربة ومتداخلة من حيث الكفاءات والأداء.

ولعلنا نلجأ إلى صنفين من المعايير بهدف مساعدتنا على تسليط الضوء على هذا الكم الهائل من التسميات وبالتالي تسهيل مقاربة هذا الاختلاف الاصطلاحي بغاية استجلاء الحقل الدلالي المنضوي تحت هذه التسميات.

ويحيل الصنف الأول من المعايير على طبيعة المنظومة أو البنية أو الهيأة أو المقاولة التي يشتغل ضمنها أخصائي التوثيق؛ كل هذه المحددات تنعكس مباشرة على طبيعة أنشطته، وعلى تموقعه المهني ضمن هرمية التنظيم الإداري الذي يندرج فيه وبالتالي على مستوى ودرجة القيمة الممنوحة لهذا النشاط المهني.

أما الصنف الثاني من المعايير، فيحيل على نوعية التكوين الذي حصل عليه المهني المعني والذي سيساعد على تحديد موقعه ضمن شبكة المهن والمهام داخل المنظومة التي تشغله. وفي غالب الأحيان، يستند توصيف المكتسبات الأكاديمية والمسار التكويني الذي نهجه المعني بالأمر. ويصدق الأمر بصفة خاصة عند اجتياز مرحلة الاستقطاب والتشغيل لأول مرة ضمن ولوج المعني للحياة المهنية. وهنا أيضا تمثل شعبة التكوين المرجعية في هذا الصدد، شعبة «الإعلام والتوثيق» تسمية عامة تندرج تحتها ممارسات وتأويلات شديدة التباين.

في المغرب، تعتبر مدرسة علوم الإعلام مؤسسةً مرجعيةً مطلقةً في ميادين اختصاصاتها. إلا أن محدودية أعداد المتخرجين من هذه المؤسسة والذين يلجون سوق الشغل كل سنة لا تسمح بأي حال من الأحوال الاستجابة للحاجيات المتزايدة لهذه السوق، سواء في القطاع العام أو الخاص، والتي تتطلب أعدادا مهمة من المهنيين في مجالات تدبير الموارد الوثائقية والمعلوماتية.

وبصفة أعم، تتعرض مهنة التوثيق في الوقت الراهن للعديد من الضغوط جراء آثار وانعكاسات الثورة الرقمية على كافة المهن المتعلقة بمجالات الإعلام والاتصال ولكن بالخصوص وبصفة أكثر حدة فيما يخص مهنة التدبير الوثائقي، بالمعنى الواسع للعبارة، بالنظر للاعتبارات المذكورة أعلاه.

إن سائر المجتمعات تنتج اليوم تراكمات هائلة من المعطيات تنعت عموما بالتسمية الإنجليزية «بيك داتا» (Big Data). وهكذا، فإن شبكة الأنترنيت تغتني يوميا بمحتويات جديدة وكثيفة تساهم بشكل كبير في عمليات اقتسام المعارف والمعلومات وفي توسيع مجالات البحث عن المعلومات. وتساهم هذه الأبحاث بدورها في انتاج كميات موازية من المحتويات والمعطيات الوصفية.

وأمام هذه البحور الشاسعة من المعطيات الرقمية، يضطر المهني في التدبير التوثيقي إلى تطوير كفايات جديدة مختلفة في مجالات تدبير المعلومات والتوسط الرقمي، بل وحتى وظائف الرصد المعلوماتي والاستراتيجي. وبالتالي، فإن العديد من المهن الجديدة ترى النور وتتطور راهنا، من قبيل التخصص في الاشراف على سلاسل انتاج المعلومات، وتدبير الموارد الرقمية والإشراف على شبكات الإعلام، إلخ.

في هذا السياق، أصبحنا اليوم نسمع العديد من الأصوات وسط مهني القطاع تطالب بإلحاح بتثمين الوضع والموقع الوظيفي لأخصائي التوثيق والوساطة الوثائقية حتى يصبح فاعلا أكثر أهمية ضمن عمليات انتاج وتبادل المعلومات. وبالتالي، فإن مهني التوثيق راهنا يطمحون إلى لعب دور رئيس مشروع، والذي يتوق إلى أن يصبح طرفا فاعلا في المساعدة على اتخاذ القرار الاستراتيجي داخل المنظمات والمؤسسات التي تشغله، باعتبار المهام والوظائف العديدة والمتنوعة الموكولة إليه.

المصدر:

-https://www.enssib.fr/bibliotheque-numerique/documents/68851-metiers-des-bibliotheques-et-de-la-documentation.pdf

-https://www.archimag.com/archives-patrimoine/2019/10/23/quel-avenir-pour-archivistes

-https://www.archimag.com/veille-documentation/2019/10/23/documentalistes-veilleurs-bibliothecaires-archivistes-avenir

البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات التلاميذ

البرنامج الدولي لتقييم مكتسبات التلاميذ، المشار إليه باختصار PISA، وهو أكبر مسح دولي لمكتسبات التلاميذ في مجال التعليم، وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات تجريها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) بهدف قياس أداء أنظمة التعليم في الدول الأعضاء وغير الأعضاء. يتم إجراء الاستطلاعات كل ثلاث سنوات بين الشباب الذين تبلغ أعمارهم خمسة عشر عامًا في ست وثلاثين دولة عضو في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وكذا في العديد من البلدان الشريكة، وينتج أيضًا عن هذا الجرد تصنيف يُعرف باسم «تصنيف بيزا».

تم إجراء المسح الأول في عام 2000، وآخرها تم في عام 2018 ونشر في ديسمبر 2019. ولم يتم إجراء المسح في سنة 2021 بسبب ظروف جائحة كوفيد-19.

يركز مسح كل سنة على مهارة بعينها؛ ففي عام 2000، على سبيل المثال، تم التركيز على القراءة، في عام 2003، على الرياضيات وفي عام 2006، على العلوم. الدراسات الموالية همت في نفس الآن هذه المهارات الثلاث، مع التركيز بشكل خاص على إحدى هذه المهارات كل عام.

أهداف هذا البرنامج هي مقارنة أداء أنظمة التعليم المختلفة من خلال تقييم المهارات المكتسبة من قبل التلاميذ في نهاية السنوات الدراسية الإلزامية. تُعرَّف هذه المهارات بأنها تلك التي قد يحتاجها أي مواطن عادي للنجاح في حياته اليومية من خلال استخدام معرفته النظرية، في كل من العلوم والقراءة.

وبالتالي، يخوّل هذا التقييم تحديد عوامل النجاح، التي تتجلى في العوامل الخارجية مثل البيئة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأسر، والإطار المدرسي الذي تقدمه المؤسسة، ونظام التعليم الوطني. والعوامل الداخلية مثل المحفزات الشخصية للتلميذ، تقدير الذات، استراتيجيات التعلم، الفضول المعرفي، إلخ.

أخيرًا، يتيح هذا البرنامج متابعة تطور التعليم في البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والبلدان الشريكة (ما يقرب من ستين دولة) من خلال إجراء تقييمات دورية.

على مستوى المغرب، نظمت الهيئة الوطنية للتقييم لدى المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي في فبراير 2022، مع مختلف الفاعلين في القطاع، ورشة عمل عن بعد لعرض ومناقشة نتائج التقرير الوطني حول أداء التلاميذ المغاربة استنادًا إلى بيانات مسح «بيزا 2018».

وتجدر الإشارة إلى أن المملكة المغربية حسب تقييم «بيزا 2018» احتلت المرتبة رقم خمسة وسبعين عالميا في العلوم والرياضيات والمرتبة أربعة وسبعين في القراءة.

*** المصدر:**

https://www.oecd.org/pisa/

في عجالة

الهوة التربوية : ما السبيل إلى استمالة أجود المدرسين نحو المدارس الأكثر حاجة لهذه الكفاءات؟

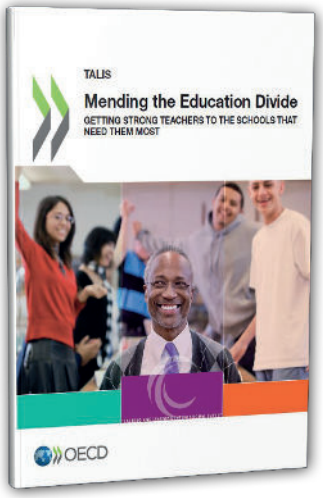

لا تزال الهوة ما بين مستويات التعلم لدى الأطفال المنتمين لأوساط اجتماعية معوزة وغيرهم من أوساط أكثر يسرا تتعمق، خصوصا تحت تأثير الجائحة، في البلدان والمناطق التي شاركت في بحث «طاليس TALIS» الذي تنجزه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE).

اعتمد تقرير هذا البحث على الأدبيات التي تساعد على تشخيص المميزات والممارسات التعليمية التي من شأنها تحسين نتائج المتعلمين، ليخلص إلى أن المدرسين المتوفرين على تجربة وعلى حنكة متميزة في المجال البيداغوجي يفضلون في أغلب الأحيان، التمركز في المدارس ذات الظروف الاجتماعية والاقتصادية الملائمة.

ويتناول التقرير طريقة تعيين المدرسين بالمؤسسات في مختلف الأنظمة التربوية، ويجري بهذا الصدد تقييما لانعكاسات أنماط التعيين غير المتكافئة على مستوى النتائج المدرسية للمتعلمين.

ويخلص التقرير إلى أن الأطر البيداغوجية الفعالة والكُفأة لا تمارس بالضرورة بالمدارس التي هي أحوج إلى مثل هذه الكفاءات. الأمر الذي من شأنه تعميق التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية التي تؤثر على أداء المتعلمين. ومن ثم، يبدو ضروريا العمل على سن سياسات تهدف إلى ضمان توزيع أكثر إنصافا للموارد البيداغوجية على المؤسسات.

*** المصدر:**

OCDE, 03/2022.-155 p.

https://read.oecd-ilibrary.org/education/mending-the-education-divide_92b75874-en